

297.14

سيو

J

**V3** 

حَاليف عَبدالرحمان بن أبر يَج رالسَيوطي المتروطي المتروجية مستنة ١١١هم

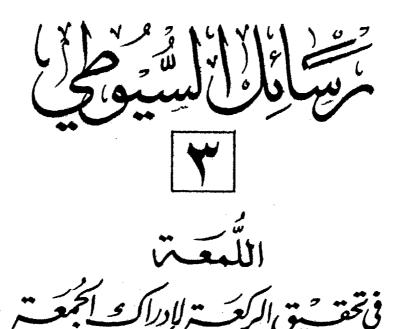
تحقيق:

. خالد عَبدالكريْم بُمعَة عَبدالقَادرا حَمدعَبدالقَادر

مكتبة دارالجروبة النشروالتوزيع

اللَّمَّة بَالْكُورَة الْكُورَاكِ الْمُجْعَة مِ في تحقّ بِي الرَّمَّة الْإِدْرَاكِ الْمُجْمَعَة مِ حميع أنجقوق مجفوظت الطبعة الاوك ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م

الناشر مكتلة دارالعروبة للنفروالتوزيع النقرة - ثباع لعثمان - مجع لماهر بوجمد /الدورالأول ص.ب ٢٦٢٣؟ الرمزالبريوعي 13123 الصفاة - بكويت



حَالِمِت مَالِمِت مَالِمِن عَبِالرَحْن بِن أَلِم بَصِي السَيوطي مِلكِ النين عَبِالرَحْن بِن أَلِم بَصِي السَيوطي المستوطي المنتق المالمة

تحقيق:

و.خالد عَبدالكَونِيم جُمعَة عَبدالقَاد لُحَدَّعَبدالقَادر

انناشب مکتبهٔ دارالغروبه البشروالتوزیخ



#### المقدمة

هذه هي الرسالة الثالثة من سلسلة ـ رسائل السيوطي ـ وهي بعنوان «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة».

وموضوعها كما يظهر من العنوان حكم من يأتي إلى صلاة الجمعة متأخراً، وبعد أن ينهي الإمام ركوع الركعة الأولى وسجودها فإن أدرك الركوع من الثانية مع الإمام، كتبت له صلاة الجمعة، فلا يؤدي سوى الركعة التي فاتته.

وقد ناقش المصنف هذه المسألة نقاشاً علميًا، معتمداً في نقاشه على الأدلة النقلية من أحاديث رسول الله على ، وعلى أقوال العلماء فيها.

#### نسبتها:

نسبها المصنف لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١، ونسبها له حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١٥٦٥/٢، والبغدادي في «هدية العارفين» ٥٤٢/١.

#### تسميتها:

وردت في «حسن المحاضرة» ٣٤٢/١ باسم «اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في «كشف الظنون»، و «هدية العارفين».

بينما وردت في مخطوطة تونس باسم «اللمعة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة»، وكذا في مخطوطة «الحاوي» الظاهرية، وفي الحاوي المطبوع أيضاً.

وربما جاء التحريف في كلمة «تحقيق» من النشّاخ، حيث حرَّفوها إلى كلمة «تحرير».

#### نسخها:

يوجد منها نسخة في برلين تحت رقم «٣٣/٣٩٣٠» ، كما توجد منها نسخة في تونس ضمن مجموع يحمل الرقم «١١٣٢٩» ، وهي من ضمن رسائل «الحاوي للفتاوي».

النسخ المعتمدة في التحقيق:

١ ـ نسخة دار الكتب الوطنية في تونس. وتقع رسالتنا في الورقة
١٩٥٠ ـ ١٩٦٦ ظ .

٢ ـ نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق، مخطوطة الحاوي للفتاوي.
وتقع رسالتنا فيها في الورقة ٤١و ـ ٤٣ظ.

٣ ـ نسخة الحاوي للفتاوي ـ المطبوع.

وقد وصفنا هذه النسخ في الرسالة الأولى من هذه السلسلة.

#### عملنا:

اتخذنا نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق ـ مخطوطة «الحاوي للفتاوي» أصلًا. ثم قمنا بمقارنة الأصل بالنسختين الأخريين، وأثبتنا الخلاف في الحواشي، وضبطنا النّض ضبطاً كاملًا، وبخاصة الأحاديث، ثم خرجنا الأحاديث من مصادرها التي ذكرها المصنف. أما المصادر التي لم نتمكن من الحصول عليها فقد خرجنا الأحاديث التي نقلها المصنف منها من الكتب الموجودة لدينا، ثم ختمنا الرسالة بفهارس عامة.

ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحققان

اللمه فيخريرالوكعه لادراك للجعه لبماله الرحن الرحبم سسسلة في فول المنهاج فصلاه الجمعة من اورك وكوع النائية ادوك لجميمه فيعد لمعبوسلام الامام وسنى كميه الشا وجالمحفف وكعذ للنالشيخ تنى الدبرالسبكي بتولدان شرطاد والنالجعة بركوعالنا نبية ال بيستمرالامام الالسلام ووم لبعش أنه فال بجوزيفارية الامام اذاا درك دكوع النانية مبول السلم الامام الوالسيحيدالثابي وافتحاب للناجاعة منالشانعية معلى ويعند المقالد للاما ،الشافى منى الله تمالى عنه ومنا الجواب الحدسوسلام على عباده الدير أصطبى حسك والمسلة من معنلات المسايل التي يجب التؤنث بنها عان المغهورين كلام كتيوين اشتراط الاستراد إلى اسلام ومن كلام اخريف خلافه وصاانا اببن ذلك موسحا مفعيلا فافولس المفهوع مريكلام المشايخ الثلاثة الوانع والنووى وابزار فعذا شتراط الاسترادا لي اسلام حبث عبووا في عدة سواضع الوافعي شرحبيه والنووى لح شيح المهذب والمنهاج وابريالوقعه في بتوشير سلي بتدسلام الاسام دكعة اصاف بعدسلام الاسام فاذا سلالاسام قام واق بركمة وتكور ذلك منهم في واصع عديدة وهذا وان كان يحفظ الدكوب وا معوالك لتقبيه ككن يدفعه عدم ذكر الشف الاخوم ومالوا الفاتبل السيلام ماحكه فانه لوكان يحكه الادرال لبنه واعليه لبعرف والعاقولم وبعدسلام الامام ويخود ليس للتقييد وكذافال ابرالوفعة في سلة المزجوم اذاراعي زيب ننسدعالما بطلت مملاته ممان ادرك الامام في كوع النانية رجب عليدان بحرم معه وتدرك الجعد بعلغ الوكعة فاذا سلم الاسام اصاف الها اخرى وال فنسلة المسبوق المواد بادراك الوكعة الديروالماس ويوكع مالاما والامام واكع فبجنتمان فخ ويسنه وبنابع الاسام الماس بنم قال الوانع المراد بادراك

<sup>●</sup> صورة الصفحة الأولى من رسالة واللُّمعة في تحقيق الرُّكعة لإدراك الجمعة»، نسخة الظاهرية، بدمشق.

#### لاشسيه

-- - به موال نسراجة خاله العقد مراع ، عدر مُوه الناسداد والدالعرف بيضل بخرشاله بماناه ودسيرع لمباله الخارخ المعنوء وفؤالما معتوالم تراليشكي بنول ارط كالمزالا المحقى والعالمة الناسه ال المال الوالهدال ورفع تبعيم الدخال بجرزمة ارتد الاتاء العالدوط وكرع الكافية وبالندية لرموهل لالما الشبوة الله - " بزالاماعة زالها معية بحلى يعمرا لفلائلة السَّا بعين رصراله قدرمنا ساليرك رسال على عباره الزياف كيي المسالة مرمح بالمالما المساء البني ببالنومي بماما والبهرم والماع كيبهب . استراكه استرارال السلل ومرى لا المرزيال ابردالأزاعسا المهود براصالع المنشاران المثالث الوامعي والزاليعنات السمراوا فالمشلل ميك عروام عرة موافح للرايحي فيمر مث والتورى فيلم الزمبار السماع وابرالر دحد واللاداء بتولم وفوسلل بالمار تحد اطاه وحرسداله ٢٠ تا ما دان المرام الما والما ي لعدو شارر والقرسيد يو تواعد عومور و واريان المعملان وبعص طررانشاله لاللسرلاق وورود والشؤم المروس السق وف فرال شاليا ماحكة ما ولا وقارمة له والمارد المنسوا عليه العموا الغيرام بسعد ستاله الاعلام وغوى لسترل سسل فالإيال وحدة ساله الوهوم اذاراهيري ب نعسم عالما مكالم المال المراد الالمرادوع السرمة وتردا الجمعة بدرك الروقة ماماسلم كامن الضاب البعااغري منه تمثالة المسوى المسؤاد بسأتارالما الوادقه أربحيوما لياسوه ومازح مصملاتها فأؤقع صيبمعلقاته عن سند ومشاوح بهأتا الرافعين الزاء العراد الركوع ويهديه سرشايعة مماجعورين الماراد كما وعساوالاسرارالوزلدان مسالة الواجئسة النبيءة كيماً الماستوى وجورها مبرا ليسلاء وله يعرج بدرا المدمن اغتساء لله المنا خكروا مشاله البعارة مرموريها بحوالوك وبهاوين رفيت لتبعلع وزلامتها بدستالة الراحجين والنورى في مشاك المسيدال والرالربعة ومشاك أراء وللرساله المتالز مهاع والمالو لاقترادارين وموقع والسالة والنزاء و و الود الود المال - السائل والفال المريم والمال المريم المال الم وعمار السلبوروا رميرى المالهامة مكاتله المالوميج منها مباللالم ملاديه شددا ليك مدله مستعلم بعثومشلل كالمتسلع دفيجت المتعارن وخول الأ هال الدر العلى بي شريب واستمر معد البوان تعلم عند الهسروا لنظور كا ملا في ورد. ما الدر المنظور كا ملاف ودد و ا الديم الع مدلة وما الما الربط على أجدا من من المعلى شاع المن من كابيرام والى تعجب ... المسود المستوكال وبدوية مومول المستيم لصورة الألوام فالع لجدة والأسما سكورت ١٠٠٠٠٠ عرض عوري سره مرد ز دور سالحويث جرجب الاختصار عليه دمام عد مثال

● صورة الصفحة الأولى من رسالة «اللَّمعة في تحقيق الرُّكعة لإدراك الجمعة»، نسخة دار الكتب الوطنية بتونس

## بيم التدالرحمن الرحيم اللَّمَعَة في تحت ق الركعة الإدراك أنجمعة

#### مسألـة:

في قول «المنهاج» في صلاة الجمعة: «من أدركَ ركوعَ الثانيةِ أدركَ الجُمعة فَيُصَلِّي بعدَ سلامِ الإمام»، ومشى عليه الشَّارحُ المحقِّقُ، وكذلكَ الشيخُ تقيُّ الدِّين السَّبكي بقوله: «إنَّ شرط إدراكِ الجمعةِ بركوع الثانية أنْ يستمرَّ الإمامُ إلى السلام»، ووقع لبعضهم أنه قال: «يجوز مفارقة الإمام إذا أدركَ ركوعَ الثانية قبل أن يسلِّم الإمامُ إثر السجود الثاني»، وأفتى بذلك جماعة من الشافعيّة. فعلام يعتمد المقلد للإمام الشَّافعي رضي الله عنه وعنًا؟

#### الجواب:

الحمد الله وسلامٌ على عباده الذين آصطفى. هذه المسألة من معضلاتِ المسائلِ التي يجبُ التوقَّف فيها؛ فإنَّ المفهومُ من كلام كثيرين اشتراطُ الاستمرار إلى السَّلام، ومن كلام آخرين خلافه. وها أنا أبيَّن ذلك واضحاً مفصًّلًا فأقول:

المفهومُ من كلام المشايخ الثلاثة: الرافعي، والنووي، وابن الرفعة اشتراط الاستمرار إلى السَّلام حيث عبروا في عدة مواضع. الرافعي في شرحيه، والنَّووي في وشرح المهذب، (۱) و «المنهاج»، وابن الرَّفعة في

<sup>(</sup>١) في نسخة تونس المذهب، وهو تحريف واضح.

والكفاية المن بقولهم: صلّى بعد سلام الإمام ركعة: أضاف بعد سلام الإمام، فإذا سلَّم الإمام قام وأتى بركعة. وتكرر ذلك منهم في مواضع عديدة. وهذا وإن كان محتملًا لذكر بعد صور المسألة لا للتقييد، لكن يدفعه عدم ذكر الشّق الأخر وهو ما لو فارق قبل السلام، ما حكمه؟ فإنه لو كان حكمه الإدراك لنبهوا عليه؛ ليعرفوا أن قولهم وبعد سلام الإمام ونحوه ليس للتقييد.

وكذا قالَ آبن الرفعةِ في مسألةِ المزحوم: «إذا راعى ترتيب نفسهِ عالماً، بَطُلَتْ صلاتُه. ثمّ إنْ أدرك الإمامَ في ركوع الثانيةِ، وجب عليه أن يُحرِمَ معه وتُدركُ الجمعة بهذه الركعةِ. فإذا سلَّم الإمام، أضاف إليها أخرى».

وقالَ في مسألة المسبوقِ: «المرادُ بإدراك الركعةِ أن يُحرِمَ المأمومُ ويركعَ مع الإمام، والإمامُ راكع، فيجتمعان في جزءٍ منهُ، ويتابعُ الإمامُ إلى أن يُتمَّه.

قال الرافعي: «المراد بإدراك الركوع أنْ يدركه فيه أو يتابعه فيما بعده من الأركان، فهذه العبارات كلُّها ظاهرة في اعتبار الاستمرار إلى السَّلام.

وأمّا مسألة المفارقة التي ذكرَها الأسنويُ، وجوَّزها قبل السَّلام، فلم يُصرِّح بها أحدُ من المشايخ الثلاثة، وإنَّما ذكرُوا مسألة المفارقة، مريدين بها بعد الركعة الأولى، بقرينة أنَّهما لم يذكراها في مسألة المسبوق، وإنَّما ذكرها الرَّافعي والنَّووي في مسألة الاستخلاف، وآبنُ الرَّفعة في مسألة الزحمة. وكل من المسألتين خاصٌ بإدراك الركعة الأولى.

<sup>(</sup>٢) والكفاية؛ ساقطة من نسخة الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٣) في نسخة تونس وفي الحاوي المطبوع ووقال؛ مكان وقال؛

هذا وقد صرّح بالمسألة واشتراط الاستمرار إلى السّلام الشيخُ تقيُّ الدينِ السُّبكي، والكمالُ الدميري، في شرحيهما على «المنهاج ». وعبارة السبكي والدميري: «هذا إذا أكملها مع الإمام، أمّا لو خرج منها قبل السّلام، فلا. ويرشد إليه قوله: فيصلي بعد سلام الإمام ركعةً». هذه عبارته.

وقول الشيخ جلال المحلي في شرجه: «واستمرَّ معه إلى أن سلَّم» يحتمل التقييد والتَّصوير لأجل صورةِ الكتابِ.

والأوَّل أوجُه، وإلَّا لبيَّن حكمَ القسمِ الآخر وألحقَهُ بالأوَّل، كما جرت اللهُ عادتُه، وعادةُ الشُّرَّاحِ قبلَه، وإلَّا لكانَ زيادةَ إبهامٍ، واستمراراً على ما في المتنِ من الإبهام.

وإنْ نظرتَ إلى الاستدلال وجدته يؤيد الاشتراط، وذلكَ لأنَّ الأصلَ في الجُمْعَةِ ألا يُصلى شيءٌ منها إلا مع الإمام ، خرَّج صورة من أدركَ ركعة بالحديث، فوجب الاقتصار عليه بشرط حصول مسمَّى الركعة . والتشهَّدُ والسلامُ داخِلانِ في مسمَّى الركعة ، وذلك من وجوه:

أحدها: أن النصوص والإجماع على أن الجمعة والصبح والعيد ونحوها ركعتان، والظهر والعصر والعشاء أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات والقول بأنَّ آخر الركعاتِ الفراغُ من السَّجدةِ الثانيةِ، وأن التشهَّد والسلام قدر زائد عليها، يلزم عليه أحد أمرين: إمَّا إخراجُ ذلك عن مُسمَّىٰ الصلاةِ، وهو شيء لم يقلهُ أحدٌ في التشهد، وإنْ قالَ به بعضُ العلماءِ في

<sup>(</sup>٤) كلمة وجرت ساقطة من نسخة تونس.

 <sup>(</sup>٥) في نسخة تونس: «يُصلِي شيئاً».

<sup>(</sup>٦) قوله: «على أن الجمعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٧) كلمة وركعات، ساقطة من الحاوي المطبوع، ومن الأصل، والزيادة من نسخة تونس.

السَّلام، وإمَّا دعوى أنَّ الصلاة ركعتانِ وشيءٌ أو أربعٌ وشيءٌ أو ثلاثُ وشيءٌ، وهو أمرٌ ينبُو عنهُ السَّمعُ، ويأباهُ حملةُ الشَّرع.

الثاني: أنَّ الحديث واتفاق المذهب مصرح بأنَّ الُوترَ ركعةً، وهي مشتملةً على تشهَّدٍ وسلامٍ، فدعوى أنَّهما خارجانِ عن مسمَّى الركعةِ خلافُ الأصلِ والظاهر؛ إذ الأصلُ والظاهرُ أنَّ الاسمَ إذا أُطلِقَ على شيءٍ يكونُ منصبًا على جميع أجزائه، ولا يخرج بعضها عن إطلاقِ الاسمِ عليه إلا بدليل ينصُّ عليه.

الثالث: أن أكثر ما يُقالُ في إخراجِهِما عن مسمًى الركعة القياسُ على الركعة الأولى، وهو بعيد، لأنَّ السجدة الثانية في الركعة الأولى يعقبها الشُّروعُ في ركعة أخرى، فوجب كونها آخر الركعة. والتشهَّدُ الأوَّلُ يعقبه ركعة أو ركعتانِ، فصح جعلهُ فاصلًا بين ما سبق وما سيأتي. وأمَّا الركعة الأخيرة فلا يعقبها شروع في ركعة أخرى، فوجب أن يكونَ تشهَّدُها جزءا منها وداخلًا في مسماها أن ولم يصلح أن يكون فاصلًا، إذ لا شيءً يفصلُه منها.

الرابع: ومما يؤيد ذلك أنه لا بدع أنْ يزيدَ بعض الرِّكَعَاتِ على بعض بأركان وسنن، فكما أنَّ الأولى زادتُ من الأركانِ بالنيَّة والتكبيرة، ومن السنن بدُعاءِ الاستفتاح وبالتعوِّذ، على رأي مشى عليهِ صاحبُ «التنبيه» رضي الله تعالى عنه، فكذلك زادت الثانية بالتشهيد والسلام، وبالقنوت في بعض الصلوات.

الخامس: ومما يؤيدُ ذلك اختلافُ الأصحابِ في جلسة الاستراحة،

<sup>(</sup>٨) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع وداخلاء.

<sup>(</sup>٩) في الحاوي المطبوع ومسمّاه.

هل هي من الركعة الأولى أو من الثانية، أو فاصلة بين الركعتين؟ على أوجه حكاها ابن الرَّفعة في «الكفاية». وبنوا على ذلك ما لو خرج الوقت فيها.

فإن قلنا: إنها من الأولى فالصلاة قضاء؛ لأنه لم يدرك ركعة من الوقت، أو من الثانية، أو فاصلة فأداءً. فانظر كيف لم يجزِمُوا بأنّ آخر الأولى السجدة الثانية، والتشهد الأخير نظير جلسة الاستراحة، بل يجب القطعُ بأنّه من الركعةِ التي قبلَه، ولا يحسنُ فيه خلافُ جلسةِ الاستراحة ""؛ لأنّ جلسةَ الاستراحة تعقبُها ركعة، فيصح أن يجعلَ جزءاً منها، أو فاصلاً بينها وبين ما قبلها، ولا ركعة بعد التشهيد الأخير، فلا يصحُّ جعلهُ من غير [الركعة]" التي هو فيها؛ إذ لا شيء بعدَه تُجعَلُ منهُ، أو فاصلاً بينه وبين ما قبله. وبهذا يحصل الفرق بينه وبين التشهيدِ الأول.

السادس: عُلِمَ مما قررناهُ أَنَّ قوله عَلَىٰ : ﴿مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مَنَ الصَّبِحِ قَبِلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّبْحَ ﴿ ﴿ أَيَ أَدَاءً ، لاَ يَكَتَفِي فِيهِ بِالفَراغِ مِن الجلوسِ ﴿ أَن بِعَدَها. إِن جلسها على الأوَّل وهو مرجوحٌ. فكذا حديث: ﴿مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مَنَ الجمعةِ ﴾ لا يكتفى فيه بالفراغ من السجدةِ الثانية ، بل لا بدَّ من الفراغ من الجلوس يعدَها ، لما قطعنا به من كونه من جملةِ الرَّكَعةِ .

<sup>(</sup>١٠) قوله: وبل يجب . . . الاستراحة، ساقط من نسخة تونس،

<sup>(</sup>١١) ساقطة من نسخة الأصل، والزيادة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>١٢) الحديث في المستدرك للحاكم: كتاب الصلاة ٢٧٤/١، وقد جاء بلفظ: ومن صلَّى وكمةً من الصبح، ثم طلعت الشمس فليُصِلُ الصبح،، وحديث آخر بلفظ: ووَمَنْ أدرك الرَّكمة فقد أدرَك الصَّلاَة،، وحديث ثالث بلفظ: ومن صلَّى ركعةً منْ صَلاَةِ الصَّبح فليُتمَّ صَلاَتَهُ.

وفي المعجم الأوسط، للطبراني ١/ ٣٣٠: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة، وهو في صحيح البخاري: كتاب مواقبت الصلاة \_ باب من أدرك من الصلاة ركعة ٢/٧٥، باللفظ نفسه، وفي صحيح مسلم: كتاب المساجد، ومواضع الصلاة ٢٣٢١، بلفظه، وحديث ثان بلفظه مع زيادة ومع الإمام».

<sup>(</sup>١٣) في نسخة تونس، وفي الحاوي المطبوع: والجلسة،

السابع: قوله ﷺ: وَمَنْ أَذْرَكَ مِن الجُمْعَةِ رَكْعَةً فَلْيُصَلِّ إليها أَخْرَى السَّاعِ فِي اللَّهَ وَذَلك لأَنَّ قُولَه وَأَخْرَى اللَّهُ فِي اللَّهُ وَالسَّلامَ دَاخِلُ فِي مسمَّى الركعة. وذلك لأنَّ قولَه وأخرى، والركعة التي تُصلَّى مشتملة على تشهيد وسلام، وقد سمَّاها ركعة فوجب دخولهما في مسمَّى الرَّكعة. فإن قيل: يقدَّر في الحديثِ فليُصَلِّ إليها ركعة، ويضمُ إليها التشهد والسلام، قلنا: هذا تقدير ما لا دليلَ عليه ولا حاجة إليه. والتقديرُ لا يُصار إليه إلاً عندَ الحاجة، ولا حاجة.

الثامن: لفظ الحديث والأصحاب في صلاةِ الخوف في الفرقة الثانية يُصلونَ مع الإمام ركعة ، دليل أنَّ التشهَّدَ والسلامَ داخلانِ في مسمَّى الركعتين (١٧٠)، فإنها تتشهَّدُ معه وتسلم. وكذا قولهم: «فإنْ صَلَّى مغرباً فبفرقة ركعتين وبالثانية ركعة ، فإنَّ الأولى تتشهَّدُ مَعَهُ، والثانية كذلك وتسلَّمُ معه.

والتاسع: قول الفقهاءِ في صلاة النفل: «فإنْ أحرمَ بأكثر منْ ركعةٍ فَلَهُ التشهُّدُ في ركعتين. وفي كلِّ ركعةٍ، صريحُ في أنَّ التشهَّد داخلٌ في مُسمَّى

<sup>(</sup>١٤) الحديث بلفظه في المصنف لابن أبي شيبة ١٢٩/٢ ، وفيه أيضاً ١٢٨/٢ الحديث بلفظه وبزيادة: وومن لم يدرك الركوع فليصلُّ أربعاً».

<sup>(10)</sup> حديث صلاة الخوف في صحيح البخاري بحاشية السندي: الصلاة ـ باب صلاة الخوف ١٦٨/١ : عن ابن عياس: «قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه، وركع، وركع ناس منهم، ثم سجد وسجدوا معه، ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه، والنّاسُ كلُّهم في صلاة، ولكن يحرسُ بعضّاء.

وفيه حديث آخر: عن عبدالله بن عمر عن الزهري قال: هل صلّى النبي ﷺ؟ يعني صلاة الخوف، قال: أخبرني سالم أنَّ عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: «غزوتُ مع رسول الله ﷺ قبل نجد فوازينا العلوق فصافقنا لهم، فقام رسول الله ﷺ يصلّي لنا فقامت طائفة معه تُصلّي وأقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله ﷺ بمن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصلّ، فجاءوا فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة وسجد سجدتين ثمّ سلّم، فقام كلّ واحدٍ منهم فركع لنفسه ركعةً وسجد سجدتين.

<sup>(</sup>١٧) في نسخة تونس والحاوي المطبوع الركعة.

الرُّكْعَةِ، حيثُ جَعَلُوا الرَّكعة ظرفاً للتشهُّدِ، فيكون منها، ولو كانَ زائداً عليها لم يصح الظرف؛ لأنَّه يكونُ بعدُها لاَ فيها. فقولهم: «تشهد في كلَّ ركعة» كقولهم: «تجب الفاتحة في كل ركعة»، وكقولهم في صلاة الكسوف: «في كل ركعة»، والخولهم في مسمَّى الركعة قطعاً.

العاشر: قوله على في صلاة التسبيح: «إنها أربع ركعاتٍ في كل ركعة خمس " وسبعون تسبيحة " ثم فصّلها «خمس عشرة في القيام وعشرة " في الرّكوع " إلى أن قال: «وعشر في الركعة التي في " جلسة الاستراحة الى أن قال: «وعشر في التشهد» صريح في أنَّ جلسة الاستراحة والتشهيد بعض من الرّكعة ، وداخلانِ في مُسمّىٰ الركعة ، وإلاّ لم يصح أنَّ في كلِّ ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنّه لو كانا خارجين عن مسمّىٰ الركعة ، كانَ في كل ركعة خمسة وسبعين ؛ لأنّه لو كانا خارجين عن مسمّىٰ الركعة ، كانَ في كل ركعة خمسة وسبعين ، والباقى مزيد على الركعة .

ولفظ الحديث: «يُصلِّي أربعَ ركعاتٍ يقرأ في كلِّ ركعةٍ بفاتحةِ الكتابِ وسورةٍ، فإذَا انقضتِ القِراءَةُ فَقُلْ: الله أكبرُ والحمدُ لله وسبحانَ الله وَلا إله إلا الله خمسَ عشرة مرَّةً قبلَ أنْ تركعَ، ثم اركعْ فَقُلْها عَشْراً، ثم ارفعْ رَأسَكَ فَقُلْها عَشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلْها عَشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلْها عَشْراً ثم ارفع رأسَكَ فَقُلْها

<sup>(</sup>١٨) قوله دوكقولهم.... ركعة، ساقط من نسخة تونس.

<sup>(</sup>١٩) في جامع الأصول ١٥٦/٦: وعن ابن عباس: وأنَّ النبيُّ ﷺ صلَّى أربع ركعاتٍ في ركعتين وأربع سجدات». وانظر البخاري ٢٩٨١، ٣٣٩ - ٣٣٩، وصحيح مسلم: كتاب الكسوف ـ باب من قال إنه ركم ثمان ركعات في أربع سجدات ١٨٣/١، والموطأ: كتاب صلاة الكسوف: ١٨٦/١، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة ـ باب ما جاء في صلاة الكسوف الحديث رقم: (٥٦١، ٥٦٣) ج٢/٧٣٠ ـ ٣١٢.

<sup>(</sup>٢٠) في الأصل، وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس خمسة، وهو تجريف.

 <sup>(</sup>٢١) في الأصل وفي الحاوي المطبوع، وفي نسخة تونس عشرة وهذا صواب، لأنّ العدد إذا قصد مسمّاء دون تمييزه
جاز تأنيثه وتذكيره وشاهده قوله ﷺ: (من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال كان كصوم الدهر». انظر الحديث
في الجامع الصغير ٢٠٩/٥.

<sup>(</sup>٢٢) ساقط من الأصل، ومن نسخة تونس، والزيادة من الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٢٣) قوله: وقبل أن تقوم، ساقط من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

عَشْراً، ثم اسجُدْ فقُلْها عشْراً، ثمَّ اجلِسْ للاسْتِرَاحةِ فَقُلْهَا عَشْراً قبلَ أَنْ تَقُومَ، فذلِكَ خمسة وسبعونَ في كلِّ ركعةٍ، وهي ثلاثمائة في أربع رَكَعاتٍ (٢١)». أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، والحاكم وابن خزيمة في صحيحيهما.

فإنْ قيلَ: الأرجحُ أنَّ جلسةَ الاستراحةِ فاصلةً لاَ منَ الأولى وَلاَ منَ التَّانيةِ، قلتُ: الجوابُ عن ذلك أنَّ هذهِ الجلسةَ في صلاةِ التَّسبيحِ ليستْ كجلسةِ الاستراحةِ، بل جلسةٌ مزيدةٌ في هذه الصَّلاةِ، كالركوعِ في صَلاةِ

ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن حجر في «أماليه». ولهذا طوَّلتُ، فذَلَّ على أنَّها هنا(٢٠) من الركعةِ الأولى، فكذلك التشهَّدُ الأخيرُ من الركعةِ الرابعةِ، وَلاَ تتم خمسةٌ وسبعونَ إلاَّ بما يُقالُ فيه.

فإنْ قيلَ: فما الذي أوجبَ لك (٢٦) التوقّفَ مع ما ذكرتَ من وجوهِ الاستدلال ، قلتُ: مسألة رأيتُها في «تَهذيبِ البغوي» فإنّه بعدَ أن قرَّر في مسائل الاستخلافِ أنَّ الخليفة المقتدي في الثانية يُتمَّ ظُهراً لا جُمُعَةً؛ لأنّه لم يُدركُ مع الإمام ركعةً. قال ما نصه: «ولو أدركَ المسبوقُ في الركوع من الركعةِ الثانيةِ فركَعَ وسجَدَ مع الإمام فلمًا قعد للتشهّد أحدث الإمام وتقدَّم المسبوق، لَه أن يُتمَّ الجمعة؛ لأنّه صلَّى مع الإمام ركعةً». هذا نصّه بحروفه.

<sup>(</sup>٢٤) الحديث في سنن أبي داود: كتاب الصلاة \_ باب صلاة التسبيح الحديث رقم ١٢٩٧ ج٢/ ٤٠ ، وسنن الترمذي: أبواب الصلاة \_ باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢٠٥/ - ٢٠٦ ، وابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة \_ باب ما جاء في صلاة التسبيح ٢/٢٤٤ ، والمستدرك للحاكم: كتاب صلاة التطوع ٢١٨/١ ، وابن خزيمة: باب صلاة التسبيح باب رقم (٥٢٦) الحديث رقم (١٢١٦) ٢٢٣/٢ \_ ٢٢٤ .

<sup>(</sup>٢٥) كلمة همنا، ساقطة من نسخة تونس، ومن الحاوي المطبوع.

<sup>(</sup>٢٦) في الحاوي المطبوع وذلك.

فإن صحَّتْ هذه المسألة اتَّجه ما قيلَ في المفارقة، إلا أني لم أر مَنْ ذكرَ هذه المسألة التي ذكرَها البغوي، ولم أر أحداً صرح بموافقته فيها، ولا بمخالفته. وقد ذكر هو ما يشعرُ بأنَّه قالَها تخريجاً من عنده، وَلَمْ ينقُلُها نقلَ المذهب، ولم يتعرض لَها أحدٌ من المتأخرين، لا الرافعي في شرحيه، ولا النووي في «شرح المهذب» من على تتبعه، ولا ابنُ الرَّفعة في «الكفاية» مع حرصه على تتبع ما زاد على الشيخين، ولا السبكي، ولا أحدٌ ممن تكلم على «الروضة» كصاحب «المهمات» و «الخادم».

وَهِيَ محلُ نظرٍ، وهي التي أوجبتُ لي التوقَّفَ في مسألةِ المفارقةِ. والتَّحقيق أنَّ الركعة اسمٌ لجميع أركانِ الواحدةِ من إعدادِ الصَّلاةِ من القيام إلى مثلِهِ أو إلى التحلُّل ، وإخراجُ التشهَّدِ والسَّلام عن مسمًى الركعةِ بعيدً جدًّا. والأحوط عدم (١٠٠ تجويز المفارقة قبل السلام ليتحقَّق مُسمًى الركعة المعتبرةِ في إدراك الجمعة (١٠٠).

والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢٧) في نسخة تونس المذهب.

<sup>(</sup>٢٨) كلمة أعدم، ساقطة من نسخة تونس.

<sup>(</sup>٢٩) في الأصل الركعة، والتصويب من الحاوي المطبوع.

# الفهارس العامة

فهرس الأحاديث والآثار فهرس الأعلام فهرس الكتب



## فهرس الأحاديث والآثار

18	ـ أن الفرقة الثانية يصلُّون مع الإمام ركعة
١٥	ــ إنها أربعة ركعات، في كل ركعة خمسة وسبعون تسبيحة
١٣	_ من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلُع الشمس فقد أدرك الصبح
18 . 14	ـ من أدرك من الجمعة ركعة فليصلّ إليها أخرى
10	ـ يصلي أربع ركعات

## فهرس الأعلام

1 •	الإِسْنُوي: (إبراهيم بن هبة الله)
17 , 17	البغوي: (الحسين بن مسعود)
71	البعوي : (محمد بن عيسى بن سورة) الترمذي : (محمد بن عيسى بن سورة)
۲۱	النوسيني . و عدد بن أحمد الذهبي)
17	اجاتم رحمد بن علي بن حجر العسقلاني) ابن حجر (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)
17	ابن حزيمة (محمد بن إسحق)
17	ابن تحریه رحمه بن بسطی) أبو داود (سلیمان بن الأشعب)
11	ابو داود (سنيمان بن الاستب) الدميري (محمد بن موسى)
١٧ ، ١٠ ، ٩	الدميري (حمد بن موسى) الرافعي (عبدالكريم بن محمد)
۹، ۱۰، ۱۳، ۱۷	الرافعي (عبدالعريم بل علمه) ابن الرفعة (أحمد بن محمد)
۹، ۱۱، ۱۷	ابن الرفعة (الحمد بن حمد) تقى الدين السبكي (علي بن عبدالكافي)
٩	·
17	الشافعي (محمد بن إدريس)
17	صاحب التنبيه
11	ابن ماجه (محمد بن يزد القزويني) العلمال المدمر المدارية
۹، ۱۰، ۱۷	جلال المحلي (محمد بن أحمد)
	النووي (يحييٰ بن شرف)
	<b>- 44</b>

### فهرس الكتب

أمالي ابن حجر	١٦
التنبيه	14
تهذيب البغوي	17
الخادم	14
الروضة	14
شرح المهذب	١٧ ، ٩
شرح المنهاج	4
صحيح ابن خزيمة	71
صحيح الحاكم (المستدرك)	17
الكفاية	۱۰، ۱۳، ۱۷
المنهاج	11 64
المهمات	14

### المصادر والمراجع

- ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري، تح. عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ودار البيان، ١٩٧١/١٣٩١.
- ـ الحاوي للفتاوي، الجلال السيوطي (ت ٩١١)، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٩٧٥/١٣٩٥.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت الدعاس ورفيقه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٩٦٩/١٣٨٩.
- ـ سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، تح. أحمد محمد شاكر، ط١، البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٧/١٣٥٦.
- ـ سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)، تح. محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٥٢/١٣٧٢.
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحق بن خزيمة (ت ٣١١) تح. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٠هـ.
- \_ صحيح البخاري بحاشية السندي، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- \_ صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت \_ لبنان \_، ١٩٧٧م.

- ـ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) مكتبة النصر الحديثة، الرياض.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، بعناية عبدالخالق خان الأفغاني، حيدر آباد، الهند، ١٩٦٦/١٣٨٦.
- المعجم الأوسط، للطبراني، تح. د. محمود الطحان، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٨٥/١٤٠٥.

#### المتويات

٥	المقدمة
٩	النص المحقق
19	الفهارس العامة
<b>*1</b>	فهرس الأحاديث والآثار
**	فهرس الأعلام
77	فهرس الكتب
78	المصادر والمراجع
77	المحتويات